الثورة
الخميس ٢٥ ذو القعدة ١٤٢٥هـ الموافق ٦ يناير ٢٠٠٥م العدد (١٤٦٦٦)
تحقيقات

عليكم حماية أنفسكم من "المستشارين العالميين" والأطباء الأجانب الذين

استثمار "الأسماء"

▫ وزارة الصحة: الظاهرة مقلقة جداً
▫ نقابة الأطباء: استدعاء الأطبا

تحقيق/
محمد الظاهري:

لا يجب أن تلتفتوا مجددا إلى إعلانات المستشفيات الخاصة التي تتحدث عن قدوم خبرائهم العالميين، وإلا فإنكم في الغالب ستدفعون الثمن غاليا.

منذ أربعة أشهر انتزعت الزائدة الدودية، دون أن تكون مذنبة، من بطن أرملة في عقدها الخامس كانت تشكو من ألم مزمن في معدتها.

وقد دفعت لقاء ذلك أموالا طائلة لأن المستشفى الذي عولجت فيه كان يستضيف "خبيرا عالميا" في المسالك البولية.

"في المسالك البولية؟"، لا أعتقد أن هذا التخصص معقد لدرجة أن نكون بحاجة إلى خبير عالمي، لكن هذا ما يحدث. ثم ما شأنه بالزائدة؟!

سمعنا هذه الحكاية في سيارة مهندس يعمل في جهة حكومية وسائقا لسيارة "تاكسي" في نفس الوقت.

وبالتأكيد لم نكن نتحدث عن والدته حين قاطعنا المذياع بإعلان عن فريق طبي زائر لأحد المستشفيات الخاصة، كنا نتحدث دون حماس عن مشاكل أخرى.

بعد الإعلان صرخ (المهندس): "كله من هذه الإعلانات يا كذابين". وبالتأكيد بدأ يحدثنا عن والدته التي سمعت أحد هذه الإعلانات ذات يوم.

وقال: "صرفت اللي فوقي واللي تحتي، وفي الأخير قالوا أنهم استأصلوا الزايده، واكتشفوا بعدها أنها ما كانتش ملتهبة".

وأضاف بغيظ واضح: "كذابين!!"، لقد كلفه ذلك كثيرا.

والدته كان عليها انتظار اندمال عملية "الزائدة الدودية" لتبدأ في البحث عن طبيب آخر ليس اسمه في لافتات إعلانية ولا تردد في المذياع.

وحسب ابنها فقد طلب منها الطبيب الامتناع عن الدهون بسبب مشاكل في المرارة، وينتظر أن يتم استئصال "مرارتها" بعملية جراحية جديدة.

ماذا يجري؟

في السنوات الأخيرة اكتظت المشافي الخاصة بأطباء أجانب من كل مكان، وراجت فكرة استضافة "خبراء" تعلق أسماؤهم في لوحات دعائية مسبوقة بصفة "بروفيسور" عملاقة.

وفيما يبحث المرضى عن الشفاء بأي ثمن، كان "تجار الطب" الذي اقفلوا على ضمائرهم في خزائن سميكة يجنون أرباحا طائلة.

وساعد هؤلاء فيما يقومون به حالة اللائقة في الطبيب اليمني التي يعاني منها المريض هنا، بالإضافة إلى غياب القوانين الخاصة بمزاولة الطب.

ما يحدث يثير الكثير من الشكوك، وحسب مدير عام المستشفى الجمهوري الدكتور نبيل ضبعان فإن الأمر لا يعدو كونه عملاً اقتصادياً، و"استثماراً للأسماء الأجنبية".

ومع تفاقم الظاهرة يبدي المهتمون بالجانب الصحي في اليمن والمسئولون في وزارة الصحة قلقا واضحا.

ويعترف وكيل وزارة الصحة لقطاع الطب العلاجي الدكتور عباس المتوكل: "أصبحت الظاهرة مقلقة جدا".

وما يشجع على استمرار الظاهرة "تأخر صدور القانون الخاص بتنظيم عملية الرقابة على مزاولة المهنة" حسب المسئولين.

تحذيرات!!!

في وقت سابق حذر جراح المخ والأعصاب الدكتور أمين الكمالي في حوار أجرته معه صحيفة "الثورة" من بقاء ظاهرة استقدام أو استضافة الأطباء الأجانب دون رقابة.

وطالب الكمالي يومها بأن تخضع بيانات هؤلاء المستقدمين لفحص وتدقيق الجهات المختصة، وقال "هذا مهم" فهو يشك فيما يجري.

وطالب أيضا بأن لا يسمح للمشافي، بشكل عام، استضافة سوى ذوي "التخصصات النادرة" ومن تؤكد سجلاتهم أنهم ذوو كفاءة عالية في هذه التخصصات.

من وجهة نظره فإن استقدام خبراء، أو أطباء ليس ضروريا إذا لم تكن تخصصاتهم نادرة.

وأكد الكمالي الذي سيكون ثالث متحدث في أكبر مؤتمر لجراحي المخ والأعصاب في العالم هذا العام: "أنا على ثقة لا محدودة بأن لدينا كوادر كفؤة في بلادنا أفضل عشرات المرات من بعض هؤلاء المستقدمين".

هذه التحذيرات نفسها أطلقها كل من التقت بهم "الثورة" مؤخرا، وقد بدا الجميع متحمسين بشكل يعكس مدى خطورة ما وصل إليه الأمر.

لقد كانوا يتحدثون عن مشكلة حقيقية. ولم يغب ذلك حتى في حديث المسئولين في وزارة الصحة عما يقومون به في هذا الجانب.

المشكلة حقيقية..

ليس المقلق استقدام الأطباء الأجانب، أو استضافة "خبير" ما.

بالنسبة لأمين عام نقابة الأطباء اليمنيين الدكتور عبدالرحمن الحمادي فإنه بالإمكان استدعاء الخبراء، "لكن لا بد من التأكد من الخبرات التي لديهم"، وما إذا كانت حقيقية.

إن النظر في قائمة أجور "الخبراء" الحقيقيين يؤكد بأن مستوصفا صغيرا أو مشفى خاصا محشورا في شقق سكنية لن يكون قادرا على استضافة أحدهم.

وهو ما يؤكد لكثيرين أن "تجار الطب" يستغلون غياب القانون الخاص بضوابط مزاولة المهنة، لاستقدام أطباء وخبراء غير حقيقيين بغرض جني الأموال.

إن هذا ما يحدث فعلا، ويؤكد الجميع أن الأمر بات واضحا، لذا فإنهم يبحثون عن جهة يجب أن تقوم بتنظيم الأمر.

وحسب مدير مستشفى الثورة الدكتور أحمد العنسي: "من غير المعقول أن تكون كل المشافي والمستوصفات قادرة على استقدام خبراء".

وبالإضافة إلى ذلك يشترطون أن تكون الجهة المنظمة علمية أكثر منها إدارية، فلابد من وجود من لديهم القدرة على تقييم مستوى الأطباء الأجانب، وحتى اليمنيين.

الأنباء السيئة

يريد المسئولون عن صحتنا التحدث بصراحة، وأبدوا حماسا واضحا للحديث عن المشكلة، و"طرحها أرضا"، وهذه أنباء جيدة!.

في حقيقة الأمر بدا حماسهم هذا مبعثا للاستغراب أكثر منه مبعثا للأمل، وكأنهم يكتفون بالتذمر.

إذا كانوا هم المسئولين عن صحتنا، ويعرفون حقيقة ما يجري، ويصفونه بالهم المؤرق حينا، و"الكارثة" أحيانا، فلماذا يبقى الأمر ليتفاقم؟!

هنا تبدأ الأنباء السيئة، فهم يتحدثون عما يجري كما نتحدث نحن، حتى أنه لا توجد لديهم معلومات محددة عن حجم المشكلة.

كل ما هنالك أنهم يراقبون الظاهرة، ويشعرون تجاهها "مثلنا" بشك، وربما يساعدهم تخصصهم في مجال الطب من رؤية الزوايا الأكثر عمقا ليعبروا عن قلقهم بكل هذا الحماس.

ويبدو مبرر غياب القانون غير مقنع رغم حقيقة أن وجوده "أمر مهم"، لكن غيابه لا يعني السماح بكل هذه التجاوزات.

وحسب أحدهم: "ما يجري يعرض صحة الناس للخطر، ويعتدي على سمعة الطب في اليمن".

إنهم يجمعون أن مزاولة الطب لابد أن تحدده ضوابط، ليس فقط بالنسبة للطبيب المستقدم أو المستضاف، ولكن حتى اليمني.

وعادة ما تقوم نقابة الأطباء في أي مكان بهذا الدور، فهي وحدها القادرة على تحديد ما إذا كان سيسمح لهذا أو ذاك بمزاولة الطب أم لا.

ويتطلب ذلك صرامة كافية، وكفاءة علمية حقيقية لا يمكنها المحاباة، لأن من يقصد الأطباء يبحث عن الشفاء وليس عن الموت.

لماذا يأتون؟!

لدينا شيء آخر يتعلق بضرورة استقدام هذا الطبيب أو استضافته.

▫ د. العنسي: أجور "الخبراء" الحقيقيين لا تسمح لمستوصف أو مستشفى صغير باستضافتهم

بالنسبة للدكتور أحمد العنسي المسئول عن مستشفى "الثورة" العام بالأمانة: "عند استضافة خبير لا بد أن يكون تخصصه مفيدا".

ويؤمن الأطباء أن استقدام أو استضافة طبيب أو خبير في تخصص غير مهم لن يفيد، ومنبع ذلك إيمان الدكتور الكمالي بوجود كفاءات يمنية باهرة.

ويشير أيضا إلى قصر الفترة التي قد يقضيها خبير يستضيفه مستشفى ما. وقال: "يلجأ هؤلاء إلى المرحلة النهائية من العلاج وهي الجراحة، ولا يسعفهم الوقت للإشراف على مرضاهم".

إن ذلك يعني أن المريض سيدفع تكاليف باهظة للمرحلة النهائية من العلاج ربما دون أن يكون مضطرا لذلك.

بالإضافة إلى ذلك لن يحظى المريض بمتابعة طبيبه المعالج. (حسنا إنه أمر لا يحظى باهتمامنا غالبا، سواء الأطباء أو المرضى، وهذه مشكلة أخرى).

وحسب أمين عام نقابة الأطباء الدكتور الحمادي "إذا كان القانون يسمح بالاستثمار في القطاع الصحي فإنه لا يجب أن يسمح بتغليب الجانب الاقتصادي على الجانب المهني". (ولن نخبره بأن هذه مهمتهم في النقابة).

لنشعر بالقلق معا

تسعى وزارة الصحة للحصول على قانون كامل لمراقبة مستوى الأداء المهني حسب تأكيد وكيلها لشؤون الطب العلاجي الدكتور المتوكل.

ويؤكد أمين عام نقابة الأطباء أنهم يسعون أيضا لوضع معايير لمزاولة المهنة وإيجاد آلية لفرضها على كل مزاولي الطب في اليمن.

وإذا نجحوا في ذلك سيكون عليهم مواجهة كارثة لا يعرفون حجمها، فلدينا أكثر من ١٢٨٠ منشأة طبية خاصة في اليمن حسب مسح أجري منذ عامين أكد أن معظمها غير مرخصة.

المسئولون يؤكدون أنه تم إغلاق ٢٣٠ منشأة، وأن عدداً آخر حصل على تراخيص وفق قانون المنشآت الخاصة رقم ٦٠ للعام ١٩٩٩، بالإضافة إلى أن معظم هذه المنشآت بشكل "العيادات الإسعافية" المتناثرة في الأزقة.

وإذا اختصرنا الرقم المخيف بإلغاء "العيادات الإسعافية"، والمنشآت التي تم إغلاقها، يبقى لدينا حسب المعلومات الرسمية المتوفرة ٦٠٠ مستشفى ومستوصفا خاصا.

وهذا يعني أن لدينا ١٢٠٠ طبيب تم استقدامهم، إذا كان هناك طبيبان في كل منشأة في المتوسط.

وهؤلاء "لم يمروا عبر قنوات رسمية" في الغالب حسب وكيل وزارة الصحة، فقد أكد بأنه يتم استقدامهم عبر "مكاتب استقدام العمالة التي تجلب العمال والخدم".

وفي ظل غياب قانون يحدد معايير منح تراخيص مزاولة المهنة بشكل يسبب تبعثر المسؤولية بين وزارة الصحة ونقابة الأطباء ومصلحة الهجرة والجوازات، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فإن أحداً لم ينظر في حقيقة أوراقهم.

يضاف إلى هؤلاء الفرق الطبية الزائرة و"الخبراء" التي تستضيفهم بعض هذه المنشآت. إن ذلك يحدث دائما، فلا يكاد يمر شهر لا يسمع فيه الناس عن وصول البروفيسور" الفلاني".

وفيما يصر المسئولون أن هناك منشآت تحرص على المرور بالقنوات القانونية لاستقدام الأطباء، والخبراء، فإنه لن يكون من السهل اختصار الرقم أكثر من ذلك.

يكفي اختصارنا للعيادات الاسعافية التي يعمل في كثير منها فنيون أجانب (أفارقة)، أن الكثير من المنشآت الطبية ما تزال تعمل، ولا يمكن تصديق أن المباني الموجودة بها مطابقة لمواصفات مستشفى.

يمكننا اعتبار هذه الأرقام أقل حقيقية ممكنة، فغياب الإطار المنظم لعملية مزاولة المهنة يسبب في حدوده الدنيا "غياب الأرقام الحقيقية للمشكلة"، وحسب الدكتور الحمادي: "إننا حتى لا نعرف من يزاول المهنة هنا".

إن هذه الأرقام مبعث قلق المهتمين بالشأن الصحفي في اليمن، ويبدو أن علينا الشعور بالقلق معهم.

مخاوف حقيقية!

قال الدكتور عبدالرحمن الحمادي: "المشافي تقوم باستدعاء هذا الطبيب أو ذاك وتعلن عنه دون موافقة الجهات المختصة".

ويصر على أن هذا يجري سعيا وراء أرباح مادية وبشكل يغفل الجوانب المهنية، وأضاف: "إن الجانب المادي هو الأساسي بالنسبة لهذه المستوصفات والمشافي".

وأوضح: ما يجري في المشافي والمستوصفات الخاصة هو "استثمار" باستخدام الأسماء الأجنبية لأن الاسم يعني شيئا عند المريض اليمني الذي يبحث عن الشفاء بأي ثمن.

ومثله مدير مستشفى "الثورة" الدكتور أحمد العنسي الذي يصف ما يجري بأنه "عبث واستغلال للناس".

وبسخرية: "مستشفى صغير أو مستوصف يأتي بشخص ويقول أنه بروفسور، من قال لك أنه بروفسور؟".

ويعزز شكوكه إن تكاليف استضافة الخبراء العالميين

▫ د. الكمالي: يجب أن تخضع بيانات هؤلاء للفحص والتدقيق وأن يكونوا "نادري التخصص"